

حذف الحركات دراسة في النقد الصوتي

Deletion of Vowels: A Study in Phonetic Criticism

Asst.Lect. Ibrahim Abbas Karim Al-Asadi
General Directorate of Education of Najaf Governorate

م.م. إبراهيم عباس كريم الأسدي
المديرية العامة لتربية محافظة النجف الأشرف
ibrahima.zangna@student.uokufa.edu.iq

Prof. Dr. Muhammad Abdul zahra Ghafel Alsharifi
University of Kufa / Faculty of Basic Education

أ.د. محمد عبد الزهرة غافل الشريفي
جامعة الكوفة / كلية التربية الأساسية

تاريخ النشر: ٢٠٢٥ / ١٢ / ٣٠

تاريخ القبول: ٢٠٢٥ / ١٠ / ٢٢

تاريخ التقديم: ٢٠٢٤ / ١٠ / ٢٣

ملخص

يتناول البحث ما نقده المحدثون على القدماء لظاهرة حذف الحركة من عين الكلمة وهو ما أُطلق عليه مصطلح (تسكين التخفيف)، أو من لامها وأطلق عليه (وقف الإعراب)، وقد جاء ذكر هذه الظاهرة في التراث اللغوي، إذ أُطلق عليها ابن جني (ت ٣٩٢هـ) مصطلح (الثقل والتخفيف)، وسيبين البحث أنّ تسكين الحرف يُحوّل المقطع المفتوح إلى مقطعٍ مقفل، وبذلك يختصر المتكلم الجهد الذي يبذله في نطق الكلمة، وهو ما يتفق تمامًا مع الدرس الصوتي الحديث للمقاطع المفتوحة والمقفلة.

الكلمات المفتاحية: حذف، حركات، نحو، اللغة العربية، النقد الصوتي.

كانون الأول ١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٥ م

السنة: العشرون

العدد: ٥٣ / المجلد: ٢

DOI: <https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i53.17807>



Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).
مجلة كلية الفقه - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤.٠ الدولي



Submission date: 23/10/2024

Acceptance date: 22/10/2025

Publication date: 30/12/2025

Abstract

This research examines the modern criticisms leveled against classical grammarians regarding the phenomenon of omitting the vowel from the middle radical of a word, a practice termed "quiescent sukun" (elimination), or from the final radical, a practice termed "waqf al-i'rab" (inflectional pause). This phenomenon is mentioned in the linguistic heritage, where Ibn Jinni (d. 392 AH) referred to it as "tashqil" (heaving) and "takhfif" (lightening). The research will demonstrate that quiescent sukun transforms an open syllable into a closed syllable, thus reducing the speaker's effort in pronouncing the word. This aligns perfectly with modern phonetics' study of open and closed syllables.

Keywords: omission, vowel markings, grammar, Arabic language, phonetic criticism.

العدد: ٥٣
المجلد: ٢
السنّة: ٢٠
١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٥ م

حذف الحركات - دراسة في النقد الصوتي

مقدمة

في التراث العربي أُطْلِقَ على حذف الحركة مصطلح (التسكين)، فالتسكين يُرادُ به ((حذف الحركة وإحلال السكون محلها، فالحركة موجبة، والتسكين سلب الحركة عن الحرف، من أجل هذا تعد الحركة قسيماً للسكون)) (عفيفي. ١٩٩٦ م. ٢٢٤)، فالقول بإحلال السكون محل الحركة غير مقبول؛ كون السكون عدماً فكيف يأخذ محلاً؟ والقول بأن: (الحركة قسيماً للسكون) أمر غير واقعي؛ لأن السكون لا شيء وليس لها وجود، فالسكون مثلما جاء في النص يُرادُ به حذف الحركة. ويكون الحذف عادة من عين الكلمة أو من لامها؛ ولا يجوز حذف حركة فائها، لئلا تبدأ الكلمة بساكن، وعليه فسوف يدور هذا المطلب في محورين هما (ينظر. الشريف. ٢٠٢٠ م. ١٢٠):

الأول: حذف حركة عين الكلمة ويسمى (تسكين التخفيف)، كما ما أُطلق عليه معظم اللغويين (ينظر. سيبويه. ب ت. ١١٣/٤، والمبرد. ب ت. ١١٧/١، وابن جني. ١٩٩٩ م. ٢٥٥/١).

الثاني: حذف الحركة من لام الكلمة ونطلق عليه (وقف الإعراب). والحرف إذا تحرك أدى إلى مقطع مفتوح، فإذا سكن قفل المقطع لذلك كان الغالب في الوقف عندهم السكون لأنه يؤدي إلى مقطع مقفل، وبذلك يختصر المتكلم في الجهد الذي يبذله جهازه الصوتي وكذلك يختصر الزمن في نطق الكلمة، وهكذا الأمر في حشو الكلمة، وقد عبّر ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) عن التحريك والإسكان بكلمتي (الثقل والتخفيف) (ينظر. ابن جني. ١٩٩٩ م. ٢٥٥/١)، وهو ما يتفق تماماً مع الدراسة الصوتية الحديثة للمقاطع المفتوحة والمقفلة (ينظر. النعيمي. ١٩٨٠ م. ٢٢٠).

المبحث الأول: تسكين التخفيف:

ظاهرة لغوية تمثلت في ورود كلمات في اللغة العربية بصورتين، ولكي تتضح الصورة أكثر نأتي بالأمثلة الآتية:

فَخِذ	فَخِذ	بَيْس	بَيْس
كَرْم	كَرْم	شَجْر	شَجْر
نَعِم	نَعِم	رُسل	رُسل
يُسْر	يُسْر	عُسْر	عُسْر
هُرُوًا	هُرُوًا	كُفُوًا	كُفُوًا
نُشْر	نُشْر	مَرِض	مَرِض

هذه بعض الأمثلة التي تمثلت بها هذه الظاهرة اللغوية، وقد تكلم عليها القدماء، ومنهم سيبويه (ت ١٨٠هـ) إذ عقدَ بابًا أسماه ((هذا باب ما يسكن استخفافًا وهو في الأصل متحرك)) (سيبويه. ب. ت. ١١٣/٤)، وضرب أمثلة على ذلك، وولتمس تعليقه لهذه الظاهرة بقوله: ((وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخف عليهم فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل وكرهوا في (عُصر) الكسرة بعد الضمة كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع، ومع هذا أنه بناءً ليس من كلامهم إلا في هذا الموضع من الفعل فكرهوا أن يحولوا ألسنتهم إلى الاستثقال)) (سيبويه. ب. ت. ١١٤/٤). نستنتج من كلام سيبويه الآتي:

- ١- الأصل في اللغة التحريك، أما السكون فهو عدول عن الأصل.
- ٢- كراهية تحويل الألسنة من الأخف إلى الأثقل.

٣- بناء (فُعِل) ليس من كلام العرب إلا في الفعل المبني للمجهول.

وفي النص السابق يشير سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى توالي الحركات، وقد انتقده بعض الباحثين في أنّ ((هذا الكلام من الواجهة الصوتية غير صحيح، وذلك لأن كسرة (عُصِر) ليست تالية للضمة، وإنما هي تالية للصاد فالكلمة تتكون من عين، فضمة، فصاد، فكسرة، فراء... والحركة لا تكون على الصوت كما يرى القدماء، بل هي صوت في ذاتها تتعاقب خطياً مع الأصوات الأخرى، فهي ليست صفة للصلامت، بل صوت يسبقه أو يليه ... والذي أوقع القدماء في أغلاط كثيرة في موضوع الحركات هو الشكل الكتابي)) (السامرائي. ٢٠١١م. ٢٩٠).

وفي السياق نفسه يرى الدكتور رمضان عبد التواب أنّه ((قد أثرت تلك النظرة الخاطئة - التي تعتمد على الخط لا على النطق - في أحكام اللغويين العرب في كثير من قواعدهم، وعلى الأخص في أبنية اللغة (الصرف) وأوزان الشعر... وقد أدّى جهل اللغويين القدامى بنظام المقاطع في اللغة ونظرتهم إلى رموز الحركات الطويلة، على أنّها حروف صامتة مُشكّلة بالسكون، إلى بنائهم موازين الشعر العربي على متحرك وساكن ... ولو أنهم فطنوا إلى ذلك لبنوا موازين الشعر على المقاطع القصيرة والطويلة وأراحونا من هذه الاصطلاحات العروضية الكثيرة المحيرة، من أمثال: الخبن والوقص والقبض والعصب والكف وغير ذلك)) (عبد التواب. ١٩٩٩م. ٤٠٨ - ٤٠٩)، فالشكل الكتابي هو الذي دعا عبد التواب أن يعيب مناهج اللغويين القدماء في تأثرهم بالصورة المكتوبة في كثير من الأحيان وإهمالهم النواحي الصوتية المنطوقة.

وقد نص ابن جني (ت ٣٩٢هـ) على أنّ المشهور عن الحجازيين تحريك الثاني من الثلاثي، وأما بنو تميم فيسكنون الثاني، إلا أنه ذكر موضعاً وصفه بالطرافة، إذ

عُكِسَتْ اللهجتان فسكن الحجازي وحرك التميمي، وذلك في قراءة (اثننا عشرة) (ينظر. ابن جني. ١٩٩٩م. ٨٥/١، ٢٦١/١) في قوله تعالى: ﴿اِثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾، {البقرة: ٦٠، والأعراف: ١٦٠}، إذ قال: ((أما (عشرة) بكسر الشين فتميمية، وأما إسكانها فحجازية، واعلم أن هذا موضع طريف؛ وذلك أن المشهور عن الحجازيين تحريك الثاني من الثلاثي إذا كان مضمومًا أو مكسورًا ... وأما بنو تميم فيسكنون الثاني ... لكن القبيلتين جميعًا فارقتا في هذا الموضع من العدد معتاد لغتهما، وأخذت كل واحدة منهما لغة صاحبتها وتركت مألوف اللغة السائرة عنها)) (ابن جني. ١٩٩٩م. ٢٦١/١ - ٢٦٢) ويعلل ذلك؛ بأنَّ ((ألفاظ العدد قد كثر فيها الانحرافات والتخليطات، ونُقِضت في كثير منها العادات)) (ابن جني. ١٩٩٩م. ٨٥/١)، وبهذا التعليل لم يسلم ابن جني من نقد بعض المحدثين، إذ يرى الدكتور حسام النعيمي أنَّ هذا التعليل ((غير مقبول عندي، جره إليه فيما أرى خطأ في التصور حيث قرن بين لفظة عشرة، وبين الثلاثي من غيرها في اللهجتين، وما كان ينبغي له أن يقرن بينهما وينظر إليهما نظرة واحدة مما جعله يضرب صفيًا عن صورة العدد في حالة الإفراد (عشرة) بفتح الشين، إذ هو لم يرد بكسرها حتى يجعله من هذا الباب باب كِبِدٍ وفَخِذٍ وكَبِدٍ وفَخِذٍ)) (النعيمي. ١٩٨٠م. ٢٢٤-٢٢٥).

وتوجيه النعيمي لهذه الحالة هو أن (عشرة) ((اسم للعدد المعروف جاء بهذا اللفظ مفتوح الشين عند العرب جميعًا حجازيهم وتميميهم، كما أجمعوا على كلمة بقرة مثلًا، فلما ركب العدد مال الحجازي إلى إسكانه لكثرة استعماله، وحاجته إلى العدد في أموره الحضارية تخفيفًا، ولم يسكن في حال الإفراد على كثرة استعماله، لأنهم جعلوا السكون لعدد المؤنث، وأما التميمي فكأنه لما ركب العدد مال إلى المخالفة به عن المفرد فتحول عن الفتحة إلى الكسرة، ولم يسكن لأنه للمفرد

المؤنث (ينظر. ابن منظور. ١٤١٤ هـ. ٥٦٨/٤)، ولم يضم لثلاثا يبالغ في ثقل الحركة إذ الضمة أثقل من الكسرة كما قرروا (ينظر. ابن جني. ٢٠٠٠ م. ٢١/١)، والعدد كثير الاستعمال يختار له الحركة الخفيفة)) (النغمي. ١٩٨٠ م. ٢٢٥).

والعرب نكره توالي الحركات في الكلمة الواحدة وكذلك كرهت توالي الحركات في الكلمتين، إذ ورد عنهم تسكين هاء (هو، هي) إذا سبقت بالواو أو الفاء أو اللام، ووجه هذا هو أنهما ((لما كثرتا في الكلام وكانت هذه الحروف لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها صارت بمنزلة ما هو من نفس الحرف فأسكنوا كما قالوا في فِخْد فِخْد)) (سيبويه. ب ت. ١٥١/٤)، وقد ورد تسكينها بعد الهمزة كقول الشاعر (ينظر. ابن جني. ب ت. ٣٠٦/١، ٣٣٢/٢، والمرزوقي. ٢٠٠٣ م. ٩٧٧): {البحر البسيط}

فَقَمْتُ لِلطَّيْفِ مَرْتَعًا وَأَرْقِي فَقَلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمَ عَادِنِي حُلْمٌ

ووجه هذا ((أنَّ هذه الأحرف لَمَّا كُنَّ على حرف واحد وضعفن عن انفصالها، وكان ما بعدها على حرفين؛ الأول منهما مضموم أو مكسور، أشبهت في اللفظ ما كان على (فَعَل)، أو (فَعِل)، فخفف أوائل هذه كما يخفَّف ثواني هذه، فصارت (وَهُو) كعَضُد، وصار (وَهُو) كعَضُد، كما صارت (أَهْي) كعِلْم، وصار (أَهْي) بمنزلة عِلْم)) (ابن جني. ب ت. ٣٣٢/٢). ويرى التبريزي (ت ٤٢١ هـ) أنَّ الشاعر ((أسكن الهاء من هي مع ألف الاستفهام، لأنه أجراها مجرى واو العطف وفائه، فكما يسكن معها لأنها لا تقوم بنفسها ولا تستقل كذلك أسكن مع الألف)) (المرزوقي. ٢٠٠٣ م. ٩٧٨).

والحركات عند علماء اللغة ثلاثة، هي: الفتحة والضمة والكسرة، وهي - بتعبير ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) - أبعاض أحرف المد (الصوائت الطويلة) الألف والواو والياء (ينظر. ابن جني. ٢٠٠٠ م. ٣٣/١)، وقد فاوتوا بينها من حيث الخفة والثقل،

فوجدوا أن الفتحة أخفها، والضمة أثقلها، في حين تكون الكسرة أخف من الضمة وأثقل من الكسرة؛ أي: أن الثقل على التوالي يتمثل في (الضمة فالكسرة ثم الفتحة) (ينظر. سيبويه. ب ت. ١٦٧/٤، والمبرد. ب ت. ١٨٤/١، والرضي. ١٩٧٥ م. ١١٨/١)، ويبدو هذا من خلال النطق، فالفتحة أو الألف ((لا تكلف الناطق إلا إرسال النفس حرًا، وترك مسرى الهواء أثناء النطق بلا عناء في تكييفه)) (عفيفي. ١٩٩٦ م. ٢٣٧)، أما الضمة وامتدادها الواو ((فإن النطق بها يكلفك ضم الشفتين ومظهما وتدويرهما حتى تحقق نطق الضمة أو الواو، واختبر ذلك في قل وضم، وقولوا وصوروا مثلاً ... وكذلك الكسرة وامتدادها وهي الياء، تكلفك أن تكسر مجرى الهواء، وتحني طرف اللسان عند اللثة؛ ليمثل الصوت ما تريد من الكسرة أو الياء، كما ترى في: صيد وبيع، صد وبع)) (إبراهيم مصطفى. ١٩٣٧ م. ٧٩).

أما السكون فهو ضد الحركة؛ أي: أنه ليس من الحركات، وفي ذلك يقول أحد الباحثين: ((إن الموازنة بين الفتحة والسكون لا تصح، لأن الفتحة حركة والسكون وقف وقطع للحركة أو لا شيء، ولا تجوز الموازنة بين شيئين مختلفين أصلاً أو بين شيء ولا شيء)) (الحريزي. ٢٠٠٨ م. ٧١)، أما إذا ما قارناه من جانب الخفة والثقل لوجدناه أخف من جميع الحركات حتى الفتح (ينظر. الرضي. ١٩٧٥ م. ٤٢/١)، وهذا يعني أن وجود الحركة يجعل الحرف ثقیلاً ولهذا إذا سكن عد ذلك تخفيفاً فقد ((يكون الاستخفاف أو التخفيف لتحويلهم البناء من متحرك ثقيل إلى ساكن خفيف)) (الحديثي. ١٩٨٠ م. ٢٠١)، وعليه فقد عد تسكين المتحرك مظهرًا من مظاهر الخفة، وقد أطلقت عليه الدكتورة خديجة الحديثي ((علة التخفيف بالتسكين)) (الحديثي. ١٩٨٠ م. ٢٠١)، فقد أجاز اللغويون في صيغة (فَعَل) و(فَعِل) تسكين عين الكلمة اسمًا وفعالًا، ففي الاسمين نحو: (عَضَد) و(فَخِذ)، وفي

الفعلين نحو: (كُزِمَ) و(عَلِمَ) وعلّة ذلك نجده في قول المبرد (ت ٢٨٥هـ):
(استثقلاً للكسرة والضمة)) (المبرد. ب ت. ١١٧/١).

وقد قرر سيبويه (ت ١٨٠هـ) أنه لا يجوز تسكين المفتوح لخفته، وفي ذلك يقول: ((ليس شيء أكثر في كلامهم من (فَعَلْ)، ألا ترى أن الذي يخفف عَضُدًا وكَبَدًا لا يخفف جَمَلًا)) (سيبويه. ب ت. ٣٧/٤). بيد أننا وجدنا ما يخالف ذلك، فقد ورد التخفيف في المفتوح، وذلك في قراءة (الجَمَل) (قراءة أبي السمال. ينظر: ابن جني. ١٩٩٩م. ٢٤٩/١) بفتح الجيم وسكون الميم في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ﴾، {الأعراف: ٤٠}. ويؤيد ذلك قول الأخطل (الأخطل. ١٩٩٢م. ٥٢٨):
{البحر الطويل}

وما كل مبتاع ولو سلف صَفُّهُ تراجع ما قد فاته بِرِدَاد

فالشاعر سَكَّنَ اللام من سلف وكان حقه الفتح، وبهذا يرد على سيبويه (ت ١٨٠هـ) في نفيه لتسكين المفتوح، وقد انتقد الدكتور عبد الصبور شاهين القدماء الذين منعوا إسكان وسط الكلمة المفتوحة وذلك بأنه شكك من أنهم استقرؤا أفراد هذه الظاهرة استقرءاً كاملاً (ينظر. شاهين. ١٩٨٧م. ٣٨٣).

وهناك أمثلة كثيرة وردت تقرأ بوجهي الإسكان والفتح، وذكر الدكتور عبد الصبور شاهين (ينظر. شاهين. ١٩٨٧م. ٣٣٣) أن أبا عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) كان يختار الإسكان على سنة قومه تميم، إذ قرأ (على الموسع قَدْرَه) (ينظر: ابن مجاهد. ١٤٠٠هـ. ١٨٤، والنيسابوري. ١٩٨١م. ١٤٧) بالإسكان، وفيه الفتح (قَدْرَه) في قوله تعالى: ﴿عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ﴾، {البقرة: ٢٣٦}، وقرأ (دَأْبًا) (ينظر: ابن مجاهد. ١٤٠٠هـ. ٣٨٥، والفارسي. ١٩٩٣م. ٤٢٤-٤٢٥) وفيه الفتح (دَأْبًا) في قوله تعالى: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾، {يوسف: ٤٧}، وقرأ (كِسْفًا)

ينظر: ابن مجاهد. ١٤٠٠ هـ. ١٧١، والفارسي. ١٩٩٣ م. ٢/٢٢٤) وفيه الفتح (كِسْفًا) في قوله تعالى: ﴿أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتُمْ عَلَيْنَا كِسْفًا﴾، {الإسراء: ٩٢}، وكذلك يعدل عن الكسر والضم ويختار السكون أيضًا كقراءته (أَزْنَا) (ينظر: الفارسي. ١٩٩٣ م. ٦/٣٢٣، وابن بادش. ب ت. ٣٨٧) وفيه الكسر في قوله تعالى: ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا﴾، {البقرة: ١٢٨}، وقرأ (نُضِب) (ينظر: الفارسي. ١٩٩٣ م. ١٤٨، وابن بادش. ب ت. ٣٧٤) وفيه الضم (نُضِب) وكلاهما مفرد في قوله تعالى: ﴿كَانَتْهُمْ إِلَى نُضِبٍ يُوفِضُونَ﴾، {المعارج: ٤٣}، بل لقد يعدل أحيانًا إلى اختيار صيغة المفرد دون الجمع لأنها تحقق هدفه فقد قرأ (سُقْفًا) (ينظر. شاهين. ١٩٨٧ م. ٣٣٤) على التوحيد، والقراءة المشهورة (سُقْفًا) على الجمع، وذلك في قوله تعالى: ﴿لُبِّيوتِهِمْ سُقْفًا مِنْ فِضَّةٍ﴾، {الزخرف: ٣٣}.

وقد رفض الدكتور عبد الصبور شاهين قاعدة النحويين التي تقول: ((بجواز إسكان عين الفعل مضمومة أو مكسورة دون المفتوحة، وهي القاعدة التي حاول ابن جني تقريرها متابعًا في ذلك مذهب سيبويه، ولم يرد عن أبي عمرو وهو الإمام اللغوي الحجة، ما يفيد التزامه بما قرره بعد ذلك سيبويه، لا قراءة ولا نصًا، ولا ريب أن موقف أبي عمرو هذا يزرع الشك حول صحة القاعدة التي حاول النحويون فرضها ليدخلوا في نطاقها مجموعة من الأمثلة، ويحكموا بشذوذ مجموعة أخرى، فلئن سلّمنا بشذوذها، فهي في رأينا شاذة عن قاعدتهم، لا عن الواقع اللغوي الوثيق المطرد، وإن جاز أن تكون أمثلة المفتوح المسكن أقل نسبيًا من المضموم والمكسور من هذا الباب على ما مضى)) (شاهين. ١٩٨٧ م. ٣٣٤).

لقد سبق أن ذكرنا أن أبا عمرو (ت ١٥٤ هـ) قد اختار الساكن دون المتحرك ولكنه في أحيان أخرى اختار المتحرك دون الساكن ((حين قرأ: (الْيُسْرُ، وَالْعُسْرُ،

وَعُسْرَة، والعُسْرَى، واليسْرَى) بضم السين في جميعهن بدلاً من تسكينها الذي جرت عليه قراءة حفص، وقلنا: إن صاحب اللسان يعتبر أن المسكن من هذه الكلمات هو الأصل (ينظر. ابن منظور. ١٤١٤ هـ. ٢٩٥/٥، ٥٦٣/٤)، وأن المتحرك لغة فيه، كما قالوا: القُفْل في القُفْل، والقُفْل في القُفْل)) (شاهين. ١٩٨٧ م. ٣٣٥).

ومن مكامن النقد الضمني ما وجهه الدكتور شاهين لصاحب اللسان، قال: ((ولا شك أننا بعد ذلك لا نستطيع أن نسلم لرواية اللسان في هذا الموضع بالذات؛ لأن عهدنا بأبي عمرو ألا يخرج عن أصل عام إلا إذا اضطره إلى ذلك اعتبار قوي غالب، كأن يختار الأفتح والأشهر، فلو طبق هنا أصله وهو (اختيار الأفتح) لاختار الساكن دون المتحرك، ولكنه فعل العكس)) (شاهين. ١٩٨٧ م. ٣٣٥)، زد على ذلك أنه كان يؤثر السكون على المتحرك تماشيًا مع لهجة قومه.

وليتضح موقف أبي عمرو (ت ١٥٤ هـ) في اختياره الأمثلة بناء على أصلها، نشير إلى ما جاء عند ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) بصدد ((قراءة الحسن بخلاف وقتادة وأبي رجاء والجحدري وسهل بن شعيب (نُشْرًا) بضم النون وجزم الشين... قال أبو الفتح: أما (نُشْرًا) فتخفيف (نُشْرًا) في قراءة العامة، والنُشْر جمع نُشور؛ لأنها تُنْشَر السحاب وتستدره، والتثقيب أفتح لأنه لغة الحجازيين، والتخفيف في نحو ذلك لتميم)) (ابن جني. ١٩٩٩ م. ٢٥٥/١).

ذكرنا فيما سبق أن السكون ليس من الحركات، ولنقف أمام السكون والفتح لمعرفة أيهما أثقل وأيهما أخف؟ سنجد أن هناك اتجاهين (ينظر. عفيفي. ١٩٩٦ م. ٢٢٦):

الاتجاه الأول: يرى أصحابه أن السكون أخف من الفتح؛ لأن الفتحة حركة والسكون سلب، والحركات بصفة عامة أثقل من السكون.

الاتجاه الثاني: يؤمن أصحابه بأن الفتحة أخف من كل الحركات ومن السكون أيضًا.

وعن مشكلة السكون عند علماء اللغة يقول الدكتور أحمد علم الدين الجندي: ((يظهر أن مشكلة السكون قد أثارت نوعًا من القلق في دوائر علمائنا الأقدمين)) (الجندي. ١٩٧٢م. ١٩٠)، ثم يستدل بما جاء في شواذ القراءات (لابن خالويه) عند قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾، {الأنبياء: ٩٠}، يقول ابن خالويه: ((سمعت أبا بشر النحوي يقول: قال الأصمعي: قلت لأبي عمرو: لِمَ لا تقرأ رَغَبًا وَرَهَبًا بالسكون مع ميلك إلى التخفيف؟ فقال: ويلك أحمل أخف أم حمل؟ يعني أن المفتوح لا يخفف)) (ابن خالويه. ١٤٠١هـ. ٢٧٧).

وهذا النص لا ينهض دليلاً على أن الفتحة أخف من السكون ولكنه يعني أن المفتوح لخفته لا يخفف، ومن ما يؤكد ذلك ما قاله الجندي: ((أن الفتحة شروع في ألف، والضممة شروع في واو، والكسرة شروع في ياء، أما السكون فليس شروعًا في حرف آخر، فالحرف إذا نطقنا به محررًا فقد نطقنا بحرف وشرعنا في آخر، وإذا نطقنا به ساكنًا لم نطق إلا بذلك الحرف، إذن الحرف المتحرك حرف وبعض حرف، والحرف الساكن حرف فحسب، والحرف وبعض حرف أثقل من الحرف وحده، إذن فالسكون أخف من الحركة، ولو كانت الحركة فتحة)) (الجندي. ١٩٨٤هـ. ٣٠٩)، لقد أطلق على الحركة بعض حرف، والحركة هي صوت يساوي صوت؛ أي: حرف آخر باستثناء أصوات المد (الصوائت الطويلة) التي تساوي حرفين، مثلما تساوي حركتين، أو حركة وحرف، وقول ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في الحركات: (أبعض الحروف) كان المقصود أحرف المد (الصوائت الطويلة)، وليس أي حرف آخر؛ ولهذا تساوت (لا) و(لم) عروضيًا كونهما متساويين بالقيمة

الصوتية ومختلفين في النوعية، وهذا ما أكده الدكتور محمد الشريفي في أحد بحوثه (ينظر. الشريفي. ١٨. ٢٠١٨ هـ. ٥٣).

وتجد العرب سكنت الفعل الماضي عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة فإن الفتحة تحذف في آخر الفعل ويحل محلها السكون طلباً للتخفيف، والفرق واضح بين أن تقول: ذهبَ (قبل التخفيف)، وبين قولك: (ذهبَ) بعد التخفيف، فلو كانت الفتحة أخف من السكون لما عدل إلى تسكين آخر الفعل، وقد قرئ بإسكان الجيم في كلمة (شَجَرَ) (قراءة أبي السمال، ينظر: أبو حيان. ١٤٢٠ هـ. ٦٩٥/٣) قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾، {النساء: ٦٥}، وكأنه فر من توالي الحركات.

وقد ذهب الدكتور أحمد عفيفي إلى أن العرب قد اعترفوا بخفة الفتحة وخفة السكون أيضاً عن الضمة والكسرة؛ لذا جاز تخفيف المضموم والمكسور لثقلهما، ولم يجز - على المشهور - تخفيف الفتحة لخفتها أصلاً، فهي أساس الخفة في الحركات لهذا لا تخفف (ينظر. عفيفي. ١٩٩٦ م. ٢٢٨-٢٢٩)، وفي ذلك يقول ابن جني (ت ٣٩٢ هـ): ((المفتوح لا يسكن لخفة الفتحة)) (ابن جني. ١٩٩٩ م. ٨٦/١)، وينظر: المبرد. ب ت. (١١٧/١). ولتأكيد خفة السكون عن الفتح نأخذ نصاً من التراث اللغوي، فابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) يعترف بأنّه: ((لا أخف من الفتحة إلا (السكون)) (ابن يعيش. ٢٠٠١ م. ١٦٣/٣)

والحقيقة التي نصل إليها أنّ الخفة في النطق خاصة من خواص السكون، وبهذا نقرن رؤيتنا مع رؤية الدكتور عبد الصبور شاهين (ينظر: شاهين. ١٩٨٧ م. ٣٨٣-٣٨٤) في أننا نشكّ أن يكون الذين منعوا إسكان وسط الكلمة المفتوحة قد استقرؤا ألفاظ هذه الظاهرة استقراءً كاملاً، وأن إمام اللغويين والقراء أبا عمرو (ت

١٥٤هـ) - يؤيده الواقع اللغوي - لم يلتزم هذه القاعدة، وإنما أسكن المضموم والمكسور والمفتوح أيضًا، على أساس مقطعي، وهذا ما نراه الدافع الأول إلى الإسكان.

وعليه فقد عدّ حذف الحركة (تسكين الوسط) مظهرًا من مظاهر الخفة في اللغة العربية، وقد جرى ذلك كثيرًا في كتب القراءات، وعلى أسنة الفصحاء من العرب، ووجود هذه الظاهرة في لهجة تميم يعزى إلى النظام المقطعي الذي يؤدي أثرًا بارزًا في سرعة النطق التي كانت إحدى صفات لهجة تميم، أي: أنها كانت تميل إلى المقاطع المغلقة، فتقول في كَبِد: كَبِد؛ لأن في حذف الحركات اقتصادًا في النطق لهذا قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): ((وإذا أدى الحرف الساكن مع خفته تأدية المحرك على ثقله، فتلك صنعة مأنوس بها)) (ابن جني. ١٩٩٩م. ١/١٦٢). وينتج عن إسكان عين الكلمة التي كانت بداية المقطع الثاني، وهو مقطع قصير أن تصبح نهاية مقطع منغلق، وتصبح الكلمة مكونة من مقطعين بعد أن كانت من ثلاثة مقاطع ليتحقق الاقتصاد في المجهود النطقي في أثناء الكلام، وخفة في الصيغة الحاصلة، ولتوضيح ذلك نتبع الكتابة الصوتية لبعض الأمثلة:

كَبِدُ: ك - ب - / د - ن ← {مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل مغلقة}.

كَبِدُ: ك - ب / د - ن ← {مقطع طويل مغلقة + مقطع طويل مغلقة}.

رُسُلٌ: ر - س / ل - ن ← {مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل مغلقة}.

رُسُلٌ: ر - س / ل - ن ← {مقطع طويل مغلقة + مقطع طويل مغلقة}.

فَخِذُّ: فـ / خـ / ذـ نـ ← {مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل
مغلق}.

فَخِذُّ: فـ / خـ / ذـ نـ ← {مقطع طويل مغلق + مقطع طويل مغلق}.

بعد عرضنا لهذه الأمثلة تبين أنّ الغرض من تسكين المتحرك هو التخفيف
والذي حصل نتيجة تقليل عدد مقاطع الكلمة، لذا عد تسكين وسط الكلمة، أو
آخر الفعل بعد حذف حركته دون سبب إعرابي تخفيفاً، وهذه الظاهرة تستحق
التوقف لذا سوف نتناولها في المطلب اللاحق.

المبحث الثاني: وقف الإعراب:

الإعراب نوع من التخفيف في الاستعمال اللغوي عن طريق المخالفة والمعاقبة للحركات، ونعني بوقف الإعراب حركة الإعراب، وهذه الظاهرة لها شواهد كثيرة في الموروث اللغوي، فقد وجدت في القراءات القرآنية، وفي كلام العرب شعراً ونثراً (ينظر: ابن جني. ١٩٩٩م. ١/١٠٩-١١١)، وهذه الظاهرة تعزى إلى تميم (ينظر: الجندي. ١٩٧٨م. ١/٢٤٥، والمطلبي. ١٩٧٨م. ١٥٦).

وقد أوحى تلك الشواهد إلى بعض النحويين بفكرة أشاروا إليها في كتبهم وأسموها (إجراء الوصل مجرى الوقف) (ينظر. سيبويه. ب ت. ٢٩/١، وابن جني. ١٩٩٩م. ١/١٠٢، وابن يعيش. ٢٠٠١م. ٥/٢٤٠)؛ أي: أن الكلمة على الرغم من وقوعها في وصل الكلام فأنها تعطى حكم الموقوف عليه، وتجرد من الحركة في آخرها، وفي ذلك انتقدهم الدكتور إبراهيم أنيس في أنهم على الرغم من شعورهم بمثل هذه الظاهرة لكنهم لم يحسنوا التمثيل لها في كتبهم (ينظر: أنيس. ١٩٧٨م. ٢٦٢-٢٦٣).

وقد نقل عن ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) في قول الله عز وجل: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ﴾، {البقرة: ١٢٩}، وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ﴾، {البقرة: ١٥٩}، أن أبا عمرو (ت ١٥٤هـ) سئل عنهما ((فقال: أهل الحجاز يقولون: يعلمُهُم، ويلعَنُهُم، مثقلة، ولغة تميم يعلمُهُم، ويلعَنُهُم)) (ابن جني. ١٩٩٩م. ١/١٠٩). وقد أوضح ابن جني (ت ٣٩٢هـ) أنه لا سؤال عن لهجة التثقيل؛ لأنها استوفت الإعراب الواجب، لكن من حذف فعنه السؤال، وأجاب عن ذلك بأن علته ((توالي الحركات مع الضمات، فيثقل ذلك عليهم فيخففون بإسكان حركة الإعراب)) (ابن جني.

١٩٩٩م. ١/١٠٩). وذكر ابن جني شواهد أخر منها قراءة أبي عمرو (بارئكم) (ينظر: ابن خالويه. ١٤٠١هـ. ٧٧، ٢٩٧، والفارسي. ١٩٩٣م. ٧٦/٢) بسكون الهمزة في قوله تعالى: ﴿فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾، {البقرة: ٥٤}، وحكى أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) بسكون اللام (ورسلنا) (ينظر: ابن جني. ١٩٩٩م. ١/١٠٩، ٣٣٨/٢، وأبو حيان. ١٤٢٠هـ. ١/٣٣٤، ٢/٤٥٨) في قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُوبُونَ﴾، {الزخرف: ٨٠}.

وأنشده أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) لجريير (جريير. ب ت. ٤٤١): {البحر البسيط {

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ونهر تيري فلا تعرفكم العرب
يريد: تعرفكم.

ومن أبيات الكتاب (ينظر: سيبويه. ب ت. ٤/٢٠٤، وامرئ القيس. ٢٠٠٤م. ١٢٢): {البحر السريع {

فاليومَ أشربَ غير مُستَحِقِّبِ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغِلِ
أي: أشربُ.

وقول لبيد (لبيد. ١٩٨٤م. ٣١٣): {البحر الكامل {

تَرَكَ أَمَكِنَةً إِذَا لَمْ أَرْضَها أَوْ يَرْتَبِطُ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمَامَها

ومعناه: إلا أن يرتبط، فأسكن المفتوح لإقامة الوزن واتصال الحركات (ينظر: ابن جني. ١٩٩٩م. ١/١٠٩-١١١)، وقد حمل ابن جني (ت ٣٩٢هـ) هذه الظاهرة في بعض القراءات على أنه وهم من السامع، وأنه اختلاس للحركة (ينظر: ابن جني. ب ت. ٧٣/١)، وحمله في بعضها الآخر على ((إسكان نحو (عضد) و(علم)، بأخذ الحرف المسكن وما قبله وما بعده قبل إسكانه، وإن كان ما بعده منفصلاً عنه،

وجعله من إجراء المنفصل مجرى المتصل)) (النعيمي. ٢٢٧)، كما في قراءة بعضهم بسكون القاف من (يتق) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾، {يوسف: ٩٠}، وتفسيره لهذه القراءة ((أَنَّ قوله: (تَقِي وَ) بوزن (عَلِمَ) فأسكن كما يقال: عَلِمَ)) (ابن جني. ب ت. ٣٤١/٢)، وفي بيت جرير كأنه شبه (رَبُّ غ، بَعُضْد). وبمثله فسر بعض ما ورد في الشعر، فإذا لم يطرد له ذلك حملة على الضرورة، كما في قول لبيد الذي سبق ذكره (ينظر: النعيمي. ١٩٨٠ م. ٢٢٦-٢٢٨، والشريفي. ٢٠٢٠ م. ١٢٢).

ومن مكامن النقد ما ذكره النعيمي في تفسير ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، إذ يرى أن ذلك ((استدلال طريف؛ لأنه يقوم على تتابع الأصوات مجردة، من غير نظر إلى كونها في كلمة واحدة أو في كلمتين، ولكنه على ما فيه من طرافة لا يستقيم لصاحبه ولا ينقاد... وعلى هذا فلما لم يكن التشبيه بعلم وعضد منقاداً مطرداً كان الأولى أن يضرب عنه صحفاً، ويكتفي بأن الإسكان إنما كان للتخفيف في النثر، وللضرورة (في الشعر)) (النعيمي. ١٩٨٠ م. ٢٢٧-٢٢٨)، وفي تفسير ابن جني في إجرائه المنفصل مجرى المتصل إشارة واضحة للنظام المقطعي في الدرس اللساني الحديث.

وقد أشار الدكتور عبد الصبور شاهين إلى ((أن ما سَنَّهُ النحاة من قواعد شكلية إنما يخضع في جوهره للنظام المقطعي الذي يجري عليه الكلام العربي، وأظن أننا لم ننس بعد ما كنا نحفظه صغاراً في إعراب الفعل (ضُرِبْتُ)، وأنه مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة)) (شاهين. ١٩٨٧ م. ٣٨٩).

وتوضيح ذلك أنّ الفعل لو لم يُسكَّن لكان لدينا أربعة مقاطع قصيرة مفتوحة هكذا: (ض / ر - / ب - / ت -)، والعرب تكره توالي هكذا مقاطع مما دفعها إلى قفل المقطع الثاني هكذا (ض - / ر - / ب - / ت -) للتخلص من توالي المقاطع المتماثلة، فصار الفعل مكوناً من (مقطع قصير + مقطع طويل مغلق + مقطع قصير) وهذا وقرّ للناطق العربي اقتصاداً في الجهد العضلي وذلك بتقليل مقاطع الكلمة.

ويستمر شاهين في كلامه ((فإن كان توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة مكروهاً، حتى وجب إسكان ثالث هذه المتحركات، وهو لام الفعل، فإنّ توالي ثلاث متحركات على الأقل في وصل الكلام يجيز هذا الإسكان لأوسط الثلاثة، وهو لام الكلمة أيضاً)) (شاهين. ١٩٨٧ م. ٣٨٩)، ويؤيد مذهبه بما جاء عن سيبويه (ت ١٨٠ هـ) في الإدغام قوله: ((فإن كان قبل الحرف المتحرك الذي وقع بعده حرفٌ مثله حرفٌ متحرك ليس إلا وكان بعد الذي هو مثله حرفٌ ساكناً حسن الإدغام، وذلك نحو قولك: (يد دّاود)؛ لأنه قصدٌ أن يقع المتحرك بين ساكنين واعتدالٌ منه وكلما توالى الحركات أكثر كان الإدغام أحسن)) (سيبويه. ب ت. ٤٣٧/٤)، يعلق شاهين على هذا النص قائلاً: ((إن لام الكلمة إذا لقيت مثلها متحرراً وسبقت بحرف متحرك، يصبح عندنا ثلاث متحركات، وفي مثل هذا يحسن الإدغام، والإدغام هنا يعني الإسكان لا غير، وضرب لذلك مثلاً (يد دّاود)، فالدال الأولى لقيت دالاً مثلها، وسبقت بحرف متحرك فيكون لدينا مثال بزنة فَعَلْ = / يَدَدْ / ، الأمر الذي يحسن فيه إسكان الوسط وهو لام الكلمة الأولى)) (شاهين. ١٩٨٧ م. ٣٩٠).

وعليه فقد تصور سيبويه (ت ١٨٠هـ) هذا الإسكان من أجل الإدغام في حين أثبتنا جوازه في كل ثلاثي على شاكلة (عُضد وعِلِم)، التزمتها قبيلة تميم (ينظر. الجندي. ١٩٧٨م. ٢٤٦/١، والمطلبي. ١٩٧٨م. ١٥٦) وما جاورها، وبهذا ((نخالف سيبويه ومن تبعه في جعله الإسكان في الإدغام ناشئاً عن تلاقي أصوات ذات صفات معينة، ونذهب إلى أنه نظام مقطعي التزمته لهجات هذه القبائل، وهو لا يتنافى مع شروط الفصاحة، فقد كان شائعاً على ألسنة الفصحاء، كما جاز أن تقرأ به نصوص القرآن في جملة قراءات مروية، وفي مقدمتها أبي عمرو بن العلاء، إمام اللغويين والنحاة والقراء)) (شاهين. ١٩٨٧م. ٣٩٠).

ومما ورد من إسكان المتحرك بحركة الإعراب، إسكان الياء والواو في حالة النصب في مضارع الفعل الناقص (ينظر. الشريف. ٢٠٢٠م. ١٢٣) من ذلك قول الشاعر (البيت لعامر بن الطفيل. ينظر. الجاحظ. ١٤٢٤هـ. ٣٠٢/٢، وابن قتيبة.

١٤٢٣هـ. ٣٢٤/١، وابن جني. ب ت. ٣٤٤/٢): {البحر الطويل}

فما سودتني عامر عن وراثته أبي الله أن أسمو بأُم ولا أب

وقول المتنبي (العكبري. ١٩٥٦م. ١٠٧/٤): {البحر الطويل}

وألا أُلَاقِي رُوْحَكَ الطَيِّبِ الَّذِي كَأَنَّ ذِكِّي الْمِسْكِ كَانَ لَهُ جِسْمًا

كما ورد إسكان الياء في الاسم المنقوص وهو في حالة النصب أيضاً (ينظر. الشريف. ٢٠٢٠م. ١٢٣)، من ذلك قول المتنبي (العكبري. ١٩٥٦م. ٢٢٨/٣):

{البحر الوافر}

هو الْمُفْنِي الْمَذَاكِي وَالْأَعَادِي وَبِيضَ الْهِنْدِ وَالسُّمْرِ الطَّوَالِ

وقول الحطيئة (الحطيئة. ٢٠٠٥م. ١٥١): {البحر البسيط}

يَا دَارَ هِنْدٍ عَفَّتْ إِلَّا أَنْفِيهَا بَيْنَ الطَّوِيِّ فَصَارَاتٍ فَوَادِيهَا

فقد سكن الواو من (أسمو)، والياء من (ألقي، والأعادي، وأثافياها)، وجعل ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ذلك من باب حمل حالة على حالة، فأجرى النصب مجرى الرفع الذي لا تلزم فيه الحركة، كما يحمل الجر على النصب فيما لا ينصرف (ينظر. ابن جني. ب. ت. ٣٠٧/١، والشريفي. ٢٠٢٠م. ١٢٤)، وله تعليقات أخرى، منها أنهم شبهوا الياء بالألف إذ لا تظهر عليها حركة النصب، وشبهوا الواو بالياء، وفي موضع آخر الفتحة مستثناة في الواو والياء لضعفها (ينظر. ابن جني. ب. ت. ٣٠٧/١-٣٠٨، ٢٩٣/٢-٢٩٤، ٣٤٣-٣٤٤، والنعيي. ١٩٨٠م. ٢٢٩، والشريفي. ٢٠٢٠م. ١٢٤). وقد أشاد الدكتور حسام النعيي بهذا التعليل ويرى أنه ((أفضل من سابقه؛ لأنه يخلصنا من سلسلة التعلق بحمل الياء على الألف، والواو على الياء، ولو ذهب ابن جني إلى أنهم حملوا النصب فيهما على الرفع والجر لكان قولاً)) (النعيي. ١٩٨٠م. ٢٢٩).

والذي يراه الباحث ويريد تأكيده هو ((أن الأفعال الناقصة، والأسماء المنقوصة ما هي إلا كلمات حذفت لاماتها ومد بالحركة قبلها، فإذا قامت الحاجة إلى بيان حركة الإعراب صححت بالواو أو الياء الاحتكاكيتين، فالحذف هنا لا يعدو أن يكون حذفاً للحركة الإعرابية فحسب، وإنما يصحبه حذف لام الكلمة والعودة إلى مد الحركة قبله، أي العودة إلى حالة الاتحاد ... وفي تسميتها بالناقصة أو المنقوصة دليل على إدراك القدماء من اللغويين لهذا الحذف)) (الشريفي. ٢٠٢٠م. ١٢٤).

ومن موارد النقد الضمني ما ذهب إليه سيبويه (ت ١٨٠هـ) حين فسر إسكان اللام بالاختلاس في النثر (ينظر. سيبويه. ب. ت. ٢٠٢/٤)، في حين قد سلم بإسكان العين في الشعر والنثر، ويرى عبد الصبور شاهين أنه ((قد كان بوسع سيبويه أن

يذهب إلى جواز الإسكان في النثر، ومن ثم في القرآن لو أنه تأمل ظاهرة إسكان عين الكلمة، والتي ساق بعض أمثلتها شاهدًا على جواز الإسكان في لام الكلمة قياسًا على إسكان العين، كما في (فَخَذَ وَعَضُد) (ينظر. سيبويه. ب ت. ١١٣/٤، ٢٠٣)، فهو قد قرر فيما سبق أن شيوع الإسكان في العين وفي اللام مقتصر على بيئة معينة هي بيئة تميم (ينظر. سيبويه. ب ت. ١١٣/٤)، ولا شك أن الناطق في هذه القبيلة لم يفرق بين كون اللفظ واردًا في شعر أو نثر، فقد كان يُسَكَّن في الكلام بعامة، ولكن سيبويه وقد استولت عليه مهابة المقاييس التي استقرت لضبط أواخر الكلم، عزّ عليه أن تنهار هذه المقاييس؛ بسبب تقليد لا ينتسب إلى من اعتمد عليهم في تععيد قواعده، وهم قبائل الحجاز؛ فكان أن فسر إسكان اللام بالاختلاس، إلا في الشعر، على حين قد سلم بإسكان العين في الشعر وفي النثر)) (شاهين. ١٩٨٧م. ٣٤٥-٣٤٦).

فإذا تركنا سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى من أتى من بعده نعني بذلك المبرد (ت ٢٨٥هـ) فإنه كان موضع نقد بسبب تقديسه لحركات الإعراب (ينظر. المبرد. ١٩٩٧م. ١٣١/٣)، ويرى بعض الباحثين أنه ((قد مضى في الشوط إلى أبعاد غاياته، فقد زعم أن قراءة أبي عمر ذلك لحن (ينظر: ابن الجزري. ب ت. ٢١٣/٢)، وأنكر الإسكان إنكارًا تامًا، حتى الذي قال سيبويه بجوازه في الشعر، وروى في الشواهد التي ساقها سيبويه روايات أخرى لا يكون فيها إسكان (ينظر. المبرد. ١٩٩٧م. ١٩٥/١))) (شاهين. ١٩٨٧م. ٣٤٧)، وبذلك نقض كلام سيبويه بحجة أن الحركة علم للإعراب، ومن ثم لا يجوز إسكانها، وعلى الرغم من ذلك نجد المبرد حين يكون الكلام على إسكان العين فإنه يجوز ذلك في ((كل شيء مضموم أو مكسور إذا لم يكن من حركات الإعراب، تقول في الأسماء في فِخْد (فَخَذَ)، وفي عَضُد، عَضُد،

وتقول في الأفعال: كَرُمَ عبد الله، أي كَرُمَ، وقد عِلِمَ الله، أي عِلِمَ الله ... ولا يجوز في ضرب ولا في حمل أن يسكن، لخفة الفتحة)) (المبرد. ١٩٩٧ م. ١٣١/٣).

ومن مكامن الحسن ما أشار إليه الدكتور شاهين (ينظر. شاهين. ١٩٨٧ م. ٣٥٠) في أن أبا علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) قد نهج نهجاً فريداً في عرض قضية الإسكان والبرهنة عليها، ولم يظن أن أحداً سبقه إلى القول على نسقه، ودافع دفاعاً مجيداً عن رأي سيبويه (ت ١٨٠هـ) القائل: (بجواز حذف الحركة الإعرابية في الشعر) (ينظر. سيبويه. ب. ت. ٢٠٣/٤). ومن المفيد أن ننقل نص مناقشة أبي علي حين رد على المبرد (ت ٢٨٥هـ) قائلاً: ((فأما من زعم أن حذف هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت علمًا للإعراب، فليس قوله بمستقيم، وذلك أن حركات الإعراب قد تحذف لأشياء، ألا ترى أنها تحذف في الوقف، وتحذف من الأسماء والأفعال المعتلة. فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الإعراب، لم يجز حذفها في هذه المواضع، فإذا جاز حذفها في هذه المواضع لعوارض تعرض، جاز حذفها أيضًا في ما ذهب إليه سيبويه وهو التشبيه بحركة البناء، والجامع بينهما: أنهما جميعًا زائدان، وأنها قد تسقط في الوقف والاعتلال، كما تسقط التي للبناء للتخفيف)) (الفارسي. ١٩٩٣ م. ٨١/٢-٨٢)، وفي هذا النص شبه أبو علي حركة الإعراب بحركة البناء؛ أي: حركة عين الكلمة، وأنهما زائدتان لذلك جاز أن تسقط حركة الإعراب في حالي الوقف والاعتلال، كما جاز أن تسقط حركة عين الكلمة للتخفيف.

وأما من يرى دلالة الحركة الإعرابية على المعنى، فإذا حذفت اختلت الدلالة عليه، فقد رد أبو علي (ت ٣٧٧هـ) على المبرد (ت ٢٨٥هـ) مستعينًا بالقياس على حركة البناء، فيقول: ((وحركات البناء أيضًا قد تدل على المعنى وقد حذفت، ألا

ترى أن تحريك العين بالكسر في نحو: ضُرب يدل على معنى، وقد جاز إسكانها، فكذلك يجوز إسكان حركة الإعراب، وكذلك الكسر في مثل حذر، والضمة في نحو: حذُر)) (الفارسي. ١٩٩٣ م. ٨٣/٢)، ومعنى ذلك أن المقايضة بين عين الفعل ولامها تعد تامة، وأن ما يجري على إحداها يجري على الأخرى، من حذف وإثبات، ومن حيث ارتباطها بدلالاتها حالة إثباتها أو حذفها، وقد استحسن الدكتور شاهين هذا الرأي وعده مقياساً نقدياً سواء لما يذهب إليه أبو علي وغيره من ذوي الآراء في الموضوع؛ ذلك أن أبا علي الذي يقرر هذا كله هو نفسه يذهب إلى أن أبا عمرو يميل إلى التخفيف في حدود الاختلاس (ينظر: الفارسي. ١٩٩٣ م. ٨٤/٢، وشاهين. ١٩٨٧ م. ٣٥٥).

وقد وجه الدكتور شاهين نقداً لاذعاً لابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ونسب إليه الغفلة، ولم يرتض من النحويين إنكارهم لرواية الإسكان، وفي ذلك يقول: ((وعجيب أن يغفل ابن جني، وهو الذي روى قول أبي عمرو في نسبة الإسكان لتميم، عن وحدة الظاهرة لدى أبي عمرو وغيره من القراء، وهو يعلم ولا شك أن أبا عمرو تميمي، وأن إسكان الوسط المنسوب لتميم شائع في قراءته!! لا شك أنه كان حلاً غير موفق من جانب النحويين أن يأخذوا عن أبي عمرو الاختلاس، وأن ينكروا رواية الإسكان (ينظر: ابن الجزري. ب ت. ١٠/١)، وينسبوا لرواية الإسكان الغفلة وعدم الضبط)) (شاهين. ١٩٨٧ م. ٣٦٠).

وفي ذلك إشارة إلى ما ورد عن سيبويه (ت ١٨٠ هـ) (ينظر: سيبويه. ب ت. ٢٠٢/٤) من أن أبا عمرو (ت ١٥٤ هـ) كان ((يختلس الحركَةَ من (بارئكم) و (يأمرُكم))، {البقرة: ٦٧} وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا تَتَوَالَى فِيهِ الْحَرَكَاتُ فَيَرَى مِنْ سَمِعِهِ أَنَّهُ قَدْ أَسْكَنَ وَلَمْ يَكُنْ يَسْكَنُ ... وَقَالَ الْيَزِيدِيُّ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ إِنَّهُ كَانَ يَسْكَنُ اللَّامَ مِنَ الْفِعْلِ فِي

جَمِيعَهُ وَالْقَوْلُ مَا أُخْبِرْتَكَ بِهِ مِنْ إِنَّهُ كَانَ يُؤَثِّرُ التَّخْفِيفَ فِي قِرَاءَتِهِ كُلِّهَا وَالِدَلِيلُ عَلَى
إِيثاره التَّخْفِيفِ أَنَّهُ كَانَ يَدْعُمُ مِنَ الْحُرُوفِ مَا لَا يَكَادُ يَدْعُمُهُ غَيْرُهُ وَيَلِينُ السَّاكِنَ مِنْ
الْهَمْزِ وَلَا يَهْمِزُ هَمِزَتَيْنِ وَغَيْرَ ذَلِكَ)) (ابن مجاهد. ١٤٠٠ هـ. ١٥٥-١٥٧).
ويرى الدكتور حسام النعيمي ((أن كل ما ورد ن إسكان المتحرك بحركة الإعراب
إنما كان من بدايات التوجه في اللهجات نحو طرح تلك الحركات، ذلك التوجه الذي
أوقفه العلماء في العربية الفصحى ومضى في سبيله في اللهجات المحلية حتى انتهى
إلى طرح حركات الإعراب فيها كما نراه اليوم)) (النعيمي. ١٩٨٠ م. ٢٢٨).
وبهذا نكون قد تابعنا موارد النقد الصوتي لظاهرة وقف الإعراب، وعرفنا
طريقة تفكير القدماء من خلال تفسيرهم لهذه الظاهرة، ولم يتكئ تفسيرهم على
الجانب الصوتي في حين وجدنا المحدثين استندوا في تفسيرهم لتلك الظاهرة على
المستوى الصوتي بشكل كبير، وكان تفسيرهم لذلك على أساس مقطعي.

الخاتمة والنتائج:

- من خلال نظرة سريعة في ما أوردناه نصل إلى النتائج الآتية:
- 1- تقليل المقاطع سواء أكانت الكلمة صحيحة أم ناقصة وفي ذلك اختزال للجهد العضلي الذي يبذله المتكلم.
 - 2- إنَّ العربي يقف على ساكن مما أدى ذلك إلى ميله لقفل المقطع الأخير.
 - 3- تكرر العربية المقاطع المتتالية المفتوحة فتحاول حينئذ المخالفة فتقفل المقطع الأخير كما في الفعل الماضي عند إسناده إلى ضمير الرفع (ضَرَبَ: صَرَيْتُ).
 - 4- إن العلة من إسكان الحركة الإعرابية هي القصد إلى التخفيف من قيود الحركات المتوالية.
 - 5- النحويون الذين إجازوا إسكان اللام قياسًا على إسكان العين كان تصورهم للقضية تصورًا مقطعيًا، لا يفرقون بين اللام والعين في الموقع، ما دامت إحدهما واقعة بين مقطعين مفتوحين.

المصادر والمراجع

١. ابن الباذش: أحمد بن علي بن أحمد (٤٥٠هـ). (ب ت). الإقناع في القراءات السبع. (بلا). دار الصحابة للتراث.
٢. ابن الجزري: شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف (٨٣٣هـ). (ب ت). النشر في القراءات العشر. تح: علي محمد الضباع. (بلا) المطبعة التجارية الكبرى (تصوير دار الكتاب العلمية).
٣. ابن جني: أبو الفتح عثمان (٢٩٣هـ). (١٩٩٩م). المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
٤. ابن جني: أبو الفتح عثمان (٢٩٣هـ). (٢٠٠٠م). سر صناعة الإعراب. (ط ١). بيروت: دار الكتب العلمية.
٥. ابن جني: أبو الفتح عثمان (٢٩٣هـ). (ب ت). الخصائص. (ط ٤). مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٦. ابن خالويه: الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ). (١٤٠١هـ). الحجة في القراءات السبع. (ط ٤). بيروت: دار الشروق.
٧. ابن قتيبة: عبد الله بن مسلم (٢٧٦هـ). (١٤٢٣هـ). الشعر والشعراء. (بلا). القاهرة: دار الحديث.
٨. ابن مجاهد: أحمد بن موسى بن عباس التميمي (٣٢٤هـ). (١٤٠٠هـ). السبعة في القراءات. (ط ٢). مصر: دار المعارف.
٩. ابن منظور: جمال الدين بن منظور الأنصاري (٧١١هـ). (١٤١٤هـ). لسان العرب. (ط ٣). بيروت: دار صادر.
١٠. ابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣هـ). (٢٠٠١م). شرح المفصل. (ط ١). بيروت: دار الكتب العلمية.

١١. أبو حيان: محمد بن يوسف بن علي (٥٧٤٥هـ). (١٤٢٠هـ). البحر المحيط في التفسير (بلا). بيروت: دار الفكر.
١٢. الأخطل: أبو مالك غياث بن غوث (٩٢هـ). (١٩٩٢م). ديوان الأخطل، شرح راجي الأسمر. (ط١) بيروت: دار الكتاب العربي.
١٣. الإستراباذي: محمد بن الحسن الرضي (٦٨٦هـ). (١٩٧٥م). شرح شافية ابن الحاجب. (بلا). بيروت: دار الكتب العلمية.
١٤. امرؤ القيس: جندح بن حجر بن الحارث (٥٤٤م). (٢٠٠٤م). ديوان امرؤ القيس. (ط٢). بيروت: دار المعرفة.
١٥. أنيس: د. إبراهيم. (١٩٧٨م). من أسرار اللغة. (ط٦). مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.
١٦. الجاحظ: عمرو بن بحر (٢٥٥هـ). (١٤٢٤هـ). الحيوان. (ط٢). بيروت: دار الكتب العلمية.
١٧. جرير: جرير بن عطية بن حذيفة (١١٠هـ). (ب ت). ديوان جرير بن عطية (ط٣). مصر: دار المعارف.
١٨. الجندي: أحمد علم الدين. (١٩٨٤م). علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق، مجلة معهد اللغة العربية العدد (٢). السعودية: جامعة أم القرى.
١٩. الجندي: أحمد علم الدين. العدد (١٩٧٢م). دراسة في حركية عين الكلمة الثلاثية في العربية ولهجاتها. مصر: مجلة مجمع اللغة العربية. العدد (٢٩).
٢٠. الجندي: د. أحمد علم الدين. (١٩٧٨م). اللهجات العربية في التراث. (بلا) ليبيا. تونس. الدار العربية للكتاب.
٢١. الحديثي: د. خديجة عبد الرزاق. (١٩٨٠م). دراسات في كتاب سيبويه. (بلا). الكويت: وكالة المطبوعات.
٢٢. الحريري: د. عائد كريم علوان. (٢٠٠٨م). فلسفة المنصوبات في النحو العربي. (بلا). العراق.

٢٣. الحطيئة: جروول بن أوس (٦٧٤م). (٢٠٠٥م). ديوان الحطيئة. (ط٢). بيروت: دار المعرفة.
٢٤. السامرائي: د. إبراهيم عبود. (٢٠١١م). المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين. (ط١). دار جرير.
٢٥. سيبويه: أبو بشر عمرو (١٨٠هـ). (ب ت). كتاب سيبويه. تح: عبد السلام محمد هارون، (بلا). بيروت: دار الجيل.
٢٦. شاهين: د. عبد الصبور. (١٩٨٧م). أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (ط١). القاهرة: مكتبة الخانجي.
٢٧. الشريفي: د. محمد عبد الزهرة غافل. (٢٠١٨م). عروض الشعر العربي وعلاقته بالمقطع الصوتي. مجموعة مقالات المؤتمر الدولي الثاني حول القضايا الراهنة للغات، اللهجات وعلم اللغة. إيران.
٢٨. الشريفي: د. محمد عبد الزهرة غافل. (٢٠٢٠م). المظاهر اللغوية في شعر المتنبي. (ط١). الأردن: دار كنوز المعرفة.
٢٩. عبد التواب: د. رمضان. (١٩٩٩م). فصول في فقه اللغة. (ط٦). القاهرة: مكتبة الخانجي.
٣٠. عفيفي: د. أحمد. (١٩٩٦م). ظاهرة التخفيف في النحو العربي. (ط١). مصر: الدار المصرية اللبنانية.
٣١. العكبري: أبو البقاء (٦١٦هـ). (١٩٥٦م). التبيان في شرح الديوان. شرح ابن عدلان (نسب غلطاً لأبي البقاء العكبري). (ط٢). مصر: مصطفى الباي الحلبي وأولاده.
٣٢. الفارسي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ). (١٩٩٣م). الحجة للقراء السبعة. (ط٢). دمشق: دار المأمون للتراث.
٣٣. لبيد: أبو عقيل لبيد بن ربيعة العامري (٤٠هـ). (١٩٨٤م). ديوان لبيد بن ربيعة العامري. (ط٢). الكويت: مطبعة حكومة الكويت.

٣٤. المبرد: محمد بن يزيد (٢٨٥هـ). (١٩٩٧م). الكامل في اللغة والأدب. (ط٣). القاهرة: دار الفكر العربي.
٣٥. المبرد: محمد بن يزيد (٢٨٥هـ). (ب ت). المقتضب. تح: محمد عبد الخالق عظيمة، (بلا). بيروت: عالم الكتب.
٣٦. المرزوقي: أحمد بن محمد (٤٢١هـ). (٢٠٠٣م). شرح ديوان الحماسة. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.
٣٧. مصطفى: د. إبراهيم. (١٩٣٧م). إحياء النحو. (بلا). مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.
٣٨. المطليبي: د. غالب فاضل. (١٩٧٨م). لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة (بلا). الجمهورية العراقية: وزارة الثقافة والفنون.
٣٩. النعيمي: د. حسام سعيد. (١٩٨٠م). الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنى. (بلا). الجمهورية العراقية: دار الرشيد للنشر.
- النيسابوري: أحمد بن الحسين (٣٨١هـ). (١٩٨١م). المبسوط في القراءات العشر. (بلا). دمشق: مجمع اللغة العربية.